العرب
السبت 2019/11/16
السنة 42 العدد 11530

السودان يغري السياح بإعادة إحياء أهراماته المنسية

تحويل المعالم إلى مزارات خطوة لتعزيز الاحتياطات النقدية

معالم تعيد الأمل للسياحة

تراود السلطات السودانية طموحات كبيرة لتحويل المعالم الأثرية المنسية، ولاسيما الأهرامات، إلى مزارات سياحية عالمية تجذب السياح الأجانب وتساعد في ضخ أموال إضافية لخزينة الدولة تساعدها على مواجهة المطبات الاقتصادية الكثيرة، التي تعترض إنعاش النمو.

مروي (السودان) - تسعى الحكومة الانتقالية السودانية إلى إحياء قطاع السياحة من جديد عبر إعادة إحياء معالم حضارتها العريقة بعد أن أهملتها السلطات في عهد الرئيس السابق عمر البشير لعقود طويلة.

ويؤكد المختصون أن السودان لديه أكبر تجمّع للأهرامات على مستوى العالم، وهو يحاول اليوم إغراء السياح حول العالم لاستقطابها مستغلا رفع الولايات المتحدة البعض من الحظر المفروض عليه في أكتوبر 2017.

ويبدو أن المهندسة المعمارية البرتغالية تانيا مونتيرو وزوجها كانا بمفردهما تقريبا وهما يجوبان أهرامات السودان، وهي منطقة جذب تتمتع بمواصفات عالمية أهملها العالم طويلا.

وقالت مونتيرو خلال زيارة إلى مروي في الآونة الأخيرة، وهي مدينة قديمة على الضفة الشرقية لنهر النيل وتبعد نحو 200 كيلومتر شمال شرق العاصمة الخرطوم، لوكالة رويترز "الناس في غاية اللطف. يرحبون بنا دوما".

ولدى السودان أهرامات أكثر وإن كانت أصغر حجما من تلك التي في مصر، إذ يصل عددها إلى أكثر من 230 هرما، لكنها لم تجذب سوى 700 ألف سائح فقط في العام الماضي، مقارنة مع عشرة ملايين سائح في جارته الشمالية.

وتسببت الصراعات والأزمات في عهد البشير، وصعوبة الحصول على التأشيرات، والافتقار إلى الطرق والفنادق اللائقة خارج الخرطوم، في أن يصبح السودان مقصدا غير جذاب للسياح.

لكن البشير فقد السلطة في أبريل، وقامت الحكومة الانتقالية الجديدة بتيسير قواعد منح التأشيرات، لجذب مزيد من الزائرين بعملاتهم الصعبة إلى أماكن مثل أهرامات مروي الملكية.

ويقول محللون إن السياحة كانت يفترض أن تكون ضمن القطاعات الاستراتيجية، التي تحقق التنمية، وتعزز مساهمتها في الاقتصاد، ولكن النظرة الضيقة لحكومات البشير منذ 1989 لم تتمكن من استغلال القطاع.

جراهام عبدالقادر

الحكومة شرعت بالفعل في تيسير نظام جديد للتأشيرات

وهنالك مجالات للاستثمار السياحي بالبلاد رغم وجود معوقات لذلك النشاط، كما أن القوانين البالية المتعلقة بالقطاع تعد حجر عثرة لتقدم هذا المحرك، الذي تستفيد منه الحكومات عادة لدعم احتياطاتها النقدية.

وفي مؤشر على بداية تنفيذ الخطة على أرض الواقع، قام طاقم سينمائي بتصوير فيديو ترويجي لصالح وكالة للسفر في الخرطوم.

ومثل المصريين، قام ملوك قوش النوبيين، الذين حكموا المنطقة منذ حوالي 2500 عام، بدفن أعضاء الأسرة الحاكمة في مقابر هرمية.

وبالقرب من أهرامات مروي في البجراوية، توجد مجموعة من المعابد تتضمن رسومات قديمة لحيوانات، ومدينة ناجا القديمة، وهناك مزيد من الأهرامات شمالا عند جبل بركل.

وهناك قريتان سياحيتان حول الموقع، وسوق محلية صغيرة تشتهر بالمنتجات التراثية، حيث يمكن للسياح تجربة ركوب الجمال والعزف على الآلات التقليدية.

وقال جراهام عبدالقادر وكيل وزارة الثقافة والإعلام والسياحة في تصريح لوكالة رويترز إن "الحكومة الجديدة شرعت بالفعل في تيسير نظام التأشيرات، بما في ذلك إلغاء تصريح للسفر خارج الخرطوم".

وأضاف "هناك بالفعل زيادة في عدد السياح في أكتوبر ونوفمبر بفضل النظام الجديد".

وأوضح أن عدد الزائرين انخفض هذا العام بسبب الاضطرابات، التي شهدتها البلاد، لكن من المتوقع أن يتجاوز عددهم 900 ألف في العام القادم، وربما يصل إلى 1.2 مليون في عام 2021.

ويحتاج السودان إلى السياح بعد عقود من العزلة والتضخم المفرط. وهبط الجنيه هذا الأسبوع في السوق السوداء إلى 81 جنيها مقابل الدولار، بينما يبلغ سعر الصرف الرسمي 45 جنيها.

وفي مروي، وبفضل دعم خليجي وخبرة ألمانية، أقيم مركز للزائرين يشرح تاريخ السودان والأهرامات. وهناك مسارات للمشاة ومركز استقبال جديد.

ويستطيع الزائرون للمرة الأولى دخول الأهرامات، وسيتسنى لهم قريبا دخول المقابر الموجودة تحتها، بفضل منحة قطرية بقيمة 135 مليون دولار. وسيتم ترميم عدة أهرامات بعد عقود من الإهمال.

ويتوافد أيضا زائرون سودانيون. وقال محمود سليمان رئيس الموقع "كان لدينا ثلاث حافلات لسودانيين فقط يوم الأربعاء الماضي".

إيران تنقل أعباء أزماتها المزمنة إلى كاهل مواطنيها

السلطات ترفع أسعار الوقود وتفرض قيودا على حصص بيع البنزين

اتخذت إيران خطوة انقلابية كبيرة في سجل أزماتها الاقتصادية المزمنة بنقل أعباء تكاليف الوقود إلى كاهل المواطنين ضمن خطة تتضمن رفع أسعاره وفرض قيود على حصص بيع البنزين، ما يؤكد توقعات المحللين بأن تداعيات العقوبات الأميركية دفعت الحكومة إلى مربع التخبط.

طهران - دخلت السلطات الإيرانية في مغامرة جديدة باعتماد خطة تقنن تجارة الوقود، والتي يتوقع أن تلاقي اعتراضات واسعة من المواطنين بسبب ضعف قدرتهم الشرائية في ظل قسوة الحظر الأميركي.

وتفاقم انتشار آثار العقوبات الأميركية في جميع مفاصل حياة الإيرانيين، حيث أدى انهيار الريال إلى غليان الأسعار وإرباك حركة تجارة التجزئة.

وأفاد التلفزيون الإيراني الرسمي أن طهران بدأت في تقنين توزيع البنزين ورفعت أسعاره الجمعة، بالتزامن مع تصريحات مسؤول حكومي قال إن "حصيلة ذلك ستستخدم في تمويل دعم الأسر المحتاجة".

وتعد أسعار البنزين في إيران من بين الأرخص في العالم بسبب الدعم الكثيف، لكن البلد يكافح تهريبا متفشيا للوقود إلى الدول المجاورة.

وأعلنت الشركة الوطنية لتوزيع المشتقات النفطية الإيرانية رفع أسعار البنزين بنسبة 50 بالمئة تماشيا مع الحصة الشهرية على أن تتضاعف خمس مرات خارج الحصة الشهرية.

وسيزيد سعر لتر البنزين العادي إلى 15 ألف ريال (12.7 سنت أميركي) من 10 آلاف ريال على أن تكون الحصة الشهرية للسيارة الخاصة عند 60 لترا في الشهر. وسيبلغ سعر أي مشتريات إضافية 30 ألف ريال للتر.

وتعكس الخطوة فشل الحكومة في معالجة تداعيات اقتصادية سلبية للغاية، خاصة بعدما قارب مؤشر التضخم السلعي حاجز 51.4 بالمئة بنهاية أبريل الماضي، وفق مركز الإحصاء الإيراني.

ونقل التلفزيون الرسمي عن مدير منظمة التخطيط والميزانية محمد باقر نوبخت قوله إن "حصيلة زيادة الأسعار ستستخدم لتمويل دعم إضافي يستهدف 18 مليون أسرة أو نحو 60 مليون شخص".

محمد باقر نوبخت

حصيلة زيادة الأسعار ستخصص كدعم لنحو 18 مليون أسرة

ورغم احتياطاتها الضخمة من الطاقة، تجد إيران صعوبة منذ سنوات في تلبية الطلب المحلي على الوقود بسبب نقص السعة التكريرية وعقوبات دولية تحد من توافر قطع الغيار اللازمة لصيانة المجمعات.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب انسحب من اتفاق نووي دولي مع إيران العام الماضي، وأعاد فرض عقوبات على صناعتها النفطية الحيوية وقطاعات أخرى.

وأحبط البرلمان الإيراني قبل فترة خطة حكومية أعلنها الرئيس حسن روحاني تتضمن رفع أسعار رسوم ناقلات النفط ضمن الموازنة العامة للعام المالي الجديد، التي بدأت في مارس الماضي.

ومن الواضح أن عجز العوائد النفطية بنحو 40 بالمئة ضمن الموازنة العامة سيدفع حكومة طهران إلى التخلي عن الدعم تدريجيا واتخاذ المزيد من إجراءات التقشف في النفقات.

وتأمل طهران من الخطوة في تحصيل عوائد تقدر بنحو 60 تريليون ريال يوميا دون اكتراث بمعاناة المواطنين المتضررين من موجات الغلاء المستمرة.

وفي شهر سبتمبر الماضي، كشف نوبخت أن مشروع موازنة السنة المالية القادمة لن يأخذ بعين الاعتبار إيرادات النفط المتراجعة.

وحذر صندوق النقد الدولي في وقت سابق هذا العام من أن العقوبات الأميركية المشددة على إيران قد تتسبب في ارتفاع التضخم إلى أعلى مستوى منذ أربعة عقود.

ويأتي هذا التحذير في وقت يعاني فيه الاقتصاد الإيراني من أزمات كثيرة، في ظل ضعف العملة والعقوبات الأميركية على صادرات النفط.

وانكمش الاقتصاد الإيراني 3.9 بالمئة العام الماضي بحسب تقديرات الصندوق، وتوقع أن ينكمش الاقتصاد 6 بالمئة خلال العام الجاري.

وقال مسؤول أميركي في وقت سابق إن العقوبات الأميركية بحق إيران حرمت الحكومة من إيرادات نفطية تزيد عن عشرة مليارات دولار.

وفقدت العملة الإيرانية أكثر من 60 بالمئة من قيمتها العام الماضي، وهو ما أضر بالتجارة الخارجية ورفع معدل التضخم السنوي.

بكين تضع شروط إبرام اتفاق تجاري مع واشنطن

بكين - عقدت الصين من مسار التوصل إلى حل ينهي الحرب التجارية مع الولايات المتحدة بعد أن عرضت شروطها قبل إبرام أي اتفاق مع إدارة الرئيس دونالد ترامب.

واشترطت بكين إلغاء الرسوم الجمركية من أجل التوصل إلى اتفاق، وهو مطلب أكد ترامب في وقت سابق الشهر الجاري رفضه له.

وكشفت تصريحات وزارة التجارة الصينية الفجوة، التي لا تزال تفصل بين أقوى قوتين اقتصاديتين في العالم رغم إعلان ترامب الشهر الماضي أن الطرفين توصلا إلى اتفاق "أولي".

وانخرط البلدان في حرب تجارية مستمرة منذ 18 شهرا انعكست تداعياتها على الاقتصاد العالمي، بينما فرض الطرفان رسوما عقابية متبادلة على منتجات بقيمة مئات المليارات من الدولارات.

ووسط مؤشرات على تراجع حدة التوتر، أفادت وزارة التجارة الصينية الأسبوع الماضي أن بكين وواشنطن اتفقتا على خطة لإلغاء الرسوم على مراحل، وهو ما نفاه ترامب.

وحذّر ترامب الثلاثاء الماضي من أنه قد يزيد الرسوم ما لم يطبّق الاتفاق الجزئي الذي تم التوصل إليه.

وقال المتحدث باسم وزارة التجارة غاو فينغ خلال مؤتمر صحافي في بكين الخميس الماضي إن "الجانب الصيني شدد مرارا أن على الحرب التجارية بدأت بإضافة الرسوم ويجب إلغاؤها بإلغاء الرسوم".

وأضاف "هذا شرط مهم بالنسبة للجانبين للتوصل إلى اتفاق".

وعلّق ترامب الشهر الماضي حزمة جديدة من الرسوم الإضافية بينما أشار مسؤولون في البيت الأبيض إلى أنه قد يؤجّل رسوما جديدة من المقرر فرضها على منتجات صينية بقيمة 160 مليار دولار في منتصف ديسمبر المقبل، وذلك في إطار الاتفاق المصغّر الذي تم التوصل إليه.

وبإمكان الاتفاق الجزئي أن يشمل تعهدات صينية بزيادة عمليات شراء المنتجات الزراعية الأميركية وحماية حقوق الملكية الفكرية بشكل أكبر.

وكان الرئيس الأميركي يخطط للتوقيع على الاتفاق مع نظيره الصيني شي جين بينغ على هامش قمة في تشيلي أُلغيت هذا الشهر.

ومنذ إلغاء القمة، لم يتم الإعلان عن أي اجتماع بين الطرفين. وقال غاو إن إلغاء الرسوم "يصب في مصلحة المنتجين والمستهلكين ويتواءم مع مصالح الصين والولايات المتحدة ومصالح العالم".

وتشير بيانات اقتصادية إلى أن الضبابية التي تسبب بها النزاع بين البلدين تؤثر سلبا على النمو العالمي.

وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي وحذّر من أن تطبيق جميع الرسوم التي أُعلن عنها من شأنه أن يحرم الاقتصاد العالمي العام المقبل من 700 مليار دولار.

وكانت إدارة الجمارك الصينية قد أفادت الخميس أنها ستلغي القيود على واردات الدواجن الأميركية. وقالت في بيان إنها "ستسمح بواردات الدواجن الأميركية التي تمتثل لمتطلبات قوانين وقواعد بلدنا".

700

مليار دولار سيحرم منها الاقتصاد العالمي في 2020 إذا استمر تطبيق الرسوم الجمركية

وفي واشنطن، رحب مكتب ممثل التجارة الأميركي روبرت لايتهايزر بالقرار، مشيرا إلى أنه سيؤدي إلى تجاوز صادرات الدواجن الأميركية سنويا المليار دولار.

وقال لايتهايزر في بيان إن "إعادة انفتاح الصين على الدواجن الأميركية ستخلق فرص تصدير جديدة لمربي الدواجن لدينا وتدعم الآلاف من العمال الذين يوظّفهم هذا القطاع".

واردات الدواجن قد تنهي المعركة

صندوق النقد العربي يخفف أزمات الخرطوم

الخرطوم - قدم صندوق النقد العربي قروضا وتسهيلات مالية جديدة للسودان لمساعدته على معالجة اختلالات العجز في ميزان المدفوعات وتمويل التجارة.

ويعاني السودان من مشكلات اقتصادية ناجمة عن ارتفاع معدلات التضخّم ونقص العملات الأجنبية وشحّ الوقود.

وأشعلت هذه المشكلات احتجاجات شعبية أدّت في أبريل إلى إطاحة الجيش بالرئيس عمر البشير، الذي حكم البلاد طيلة ثلاثة عقود.

والتقى وزير المالية إبراهيم البدوي الخميس بعثة الصندوق التي تزور الخرطوم، حيث أطلعته على "خطط الصندوق لدعم الاقتصاد السوداني بتمويل يقدّر بنحو 305 ملايين دولار، منها قروض وتسهيلات تجارية وبناء قدرات ومساعدات فنية".

وهذا ثاني قرض من نوعه يحصل عليه السودان من صندوق في غضون أشهر، حيث سبق وأن منح الخرطوم في مايو قرضا مماثلا بقيمة 300 مليون دولار.

وقال رئيس بعثة الصندوق أحمد أبوبكر البدوي إنّ "برنامج الدعم المالي للسودان يتضمن إطلاق قرض تعويضي بما يعادل 110 ملايين دولار خلال نوفمبر الجاري".

ويقدم القرض التعويضي لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية.

وأوضح رئيس البعثة أنّه سيتمّ منح قرض في الربع الأول من 2020 بنحو 45 مليون دولار، وما يعادل 80 مليون دولار أخرى حتى نهاية نفس العام.

وأشار إلى أن سقف تمويل التجارة المتاح للسودان في الصندوق يبلغ 70 مليون دولار.

وكانت الخرطوم قد وقعت مع البنك الأفريقي للتنمية اتفاقية منحة بمبلغ 32.8 مليون دولار لتمويل مشروع مياه ولايتي شمال وجنوب كردفان.

وتحتاج البلاد إلى 3 مليارات دولار لتلبية حاجات فورية وتحقيق استقرار الموازنة، ولكنّه يرغب أيضا في إلغاء جزء من ديونه البالغة 60 مليار دولار.

وسبق للسعودية وللإمارات أن قدمتا دعما للسودان بنحو 3 مليارات دولار في شكل ودائع وسلع أساسية.